The Origins and Qualifications of Judges: Judges of Bilad al-Sham during the Second Abbasid Era (247–334 AH / 861–946 CE)

Saif F. Al-Sarhan[(1)*] **Hussein F. Al-Kasasbeh**[(2)]

(1) Researcher, Mutah University, Karak, Jordan..
(2) Professor, Mutah University, Karak, Jordan.

Received: 5/4/2026
Accepted: 17/5/2026
Published: 30/9/2026

* ***Corresponding Author:***
Syfalsrhan244@gmail.com

DOI:https://doi.org/10.59759/art.v5i3.2070

Abstract

The judiciary in the Abbasid era received great attention due to its direct connection with the application of Islamic law, which is based on the Qur'an and the Sunnah. Consequently, appointing and dismissing judges became one of the primary responsibilities of the caliph, after this authority had previously been held by provincial governors. A judge could only assume office through an official decree issued by the caliph, known as the "judicial (letter of appointment)," which granted legitimacy to his authority and made the judiciary one of the main pillars of the state and a foundation of its stability. Judges were required to possess a high level of knowledge and broad cultural awareness, particularly in religious sciences such as jurisprudence (fiqh), the Qur'an and its sciences, and the Prophetic traditions (hadith), in addition to other forms of knowledge relevant to their duties. The scholarly ranks of judges varied; some were leading jurists, others were reliable scholars, and some were known for eloquence and clarity of expression. Others distinguished themselves in narration and historical reporting, reflecting the diversity and breadth of their intellectual backgrounds. However, judges were not equal in terms of precision and reliability. Some were involved in the study of hadith but did not reach the highest level of trustworthiness, indicating differences in their scholarly competence. In terms of origins, the judiciary was not restricted to a single group. While Arabs predominated during the Umayyad period, the Abbasid era witnessed broader participation that included both Arabs and non-Arabs (mawālī). This diversity was especially evident in Greater Syria (Bilad al-Sham), particularly during the second Abbasid period, where judges came from various backgrounds. Although many judges were Arabs from well-known scholarly families, non-Arabs and mawālī also played a significant role in holding judicial positions, reflecting the multicultural nature of the Abbasid state.

قضاة بلاد الشام في العصر العباسي الثاني، أصولهم الاجتماعيّة وتكوينهم العلمي (247-334هـ/861-946م) دراسة تحليليّة

سيف فارس السرحان[1] حسين فلاح الكساسبة[2]

(1) باحث، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

(2) أستاذ، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

ملخص

حظي القضاء في العصر العباسي بعناية كبيرة، لارتباطه المباشر بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، القائمة على القرآن الكريم والسنة النبوية، ولذلك أصبح من أبرز اختصاصات الخليفة تعيين القضاة وعزلهم، بعد أن كانت هذه المهمة منوطة بولاة الأقاليم. ولم يكن القاضي يتولىّ منصبه إلا بمرسوم رسمي يصدر عن الخليفة يُعرف بـ«عهد القاضي»، مما يضفي على ولايته الصبغة الشرعية، ويجعل القضاء من أهم دعائم الدولة وأسس استقرارها وقد اشترط في القاضي أن يكون على قدر كبير من العلم والثقافة، لا سيما في العلوم الدينيّة، كالفقه والقرآن الكريم وعلومه، والحديث النبوي، إلى جانب ما يلزمه من معارف تعينه على أداء مهامه. وقد تباينت مراتب القضاة العلميّة، فكان منهم الأئمة المتبحرون في الفقه، ومنهم العلماء الثقات، ومن عُرف بحسن البيان والفصاحة، كما برز بعضهم في الرواية ونقل الأخبار، مما يعكس اتساع معارفهم وتنوع اهتماماتهم ومع ذلك، لم يكن القضاة على درجة واحدة من حيث الضبط والدقة، فقد وُجد من اشتغل بعلم الحديث ولم يبلغ درجة التوثيق الكامل، مما يدل على تفاوتهم في القوة العلمية أما من حيث الأصول، فلم يكن القضاء حكراً على فئة معينة؛ إذ غلب العنصر العربي في العصر الأموي، بينما شهد العصر العباسي مشاركة أوسع شملت العرب والموالي معاً. وقد ظهر هذا التنوع بوضوح في بلاد الشام، خاصّة في العصر العباسي الثاني، حيث تولىّ القضاء قضاة من أصول مختلفة، فإلى جانب القضاة العرب المنحدرين من أسر علمية معروفة، برز دور الموالي والأعاجم في تولي المناصب القضائية، وهو ما يعكس الطبيعة المتعددة الثقافات للدولة العباسية.

المقدمة.

تُعدّ مؤسسة القضاء من أهم مؤسسات الدولة الإسلامية، إذ مثّلت أداة مركزية لتحقيق العدل وتنظيم شؤون المجتمع وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد شهدت تطورًا ملحوظًا عبر العصور الإسلامية، ولا سيما في العصر العباسي الذي تميّز باتساع رقعة الدولة وتعقّد بنيتها الإدارية وتنوع مكوناتها السياسية والاجتماعية.

وفي العصر العباسي الثاني (247–334هـ/861–946م) برزت تحولات مهمة في نظام القضاء في بلاد الشام، ارتبطت بالتغيرات السياسية وضعف السلطة المركزية في بغداد، وظهور قوى إقليمية كان لها تأثير مباشر على تعيين القضاة وممارسة وظائفهم، مما أسهم في تشكيل واقع قضائي اتسم بتفاوت درجات الاستقلال النسبي في بعض الفترات مقابل تزايد التدخل السياسي في فترات أخرى.

وقد اتسم القضاء في هذه المرحلة بالاعتماد على الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة، مع بروز القاضي بوصفه شخصية علمية ودينية واجتماعية، تتطلب مؤهلات علمية وأخلاقية، في مقدمتها العلم بالفقه والحديث، والعدالة، والنزاهة، وسلامة السيرة، إلى جانب تطور التنظيم الإداري لمؤسسة القضاء من حيث التعيين وتحديد الاختصاصات.

وفي ضوء ذلك، تتناول هذه الدراسة تحليل تركيبة القضاة في بلاد الشام خلال العصر العباسي الثاني (247–334هـ/861–946م)، من حيث أصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم العلمية والعرقية، للكشف عن طبيعة هذا التنوع وأثره في بنية المؤسسة القضائية.

وتتمحور أسئلة الدراسة فيما يلي:

ماهي طبيعة تركيبة القضاة في بلاد الشام خلال الفترة (247–334هـ/861–946م)، وما هي أصولهم الاجتماعية والعرقية؟ وما هو مدى إسهام الكفاءة العلمية والفقهية في تولي منصب القضاء مقارنة بالاعتبارات الاجتماعية والقبلية، وأثر ذلك في تشكيل المؤسسة القضائية؟

وتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي القائم على دراسة المادة التاريخية في مصادرها الأصلية وتحليلها واستقراء دلالاتها بما يخدم أهداف البحث.

وتكمن أهمية الدراسة في إبراز مؤسسة القضاء بوصفها أحد ركائز النظام الإداري في الدولة الإسلامية، والكشف عن طبيعة التكوين الاجتماعي والعلمي للقضاة في بلاد الشام خلال العصر العباسي الثاني (247–334هـ/861–946م)، وما يعكسه من تنوع داخل البنية الاجتماعية والثقافية للدولة العباسية، إضافة إلى توضيح العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة القضائية وأثرها في آليات

اختيار القضاة وتوزيع المناصب، بما يسهم في إثراء الدراسات التاريخية في هذا المجال.

أصول قضاة بلاد الشام ومؤهلاتهم في العصر العباسي الثاني (247-334هـ/ 861-946م)

أولاً: مفهوم القضاء

القضاء في اللغة: هو مصدر الفعل قضى ويعني الحكم وأصله القطع والفصل. يقال: قضى يقضي قضاء فهو قاض إذا حكم وفصل (الماوردي، 1994م) وقضاء الشيء: إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه فيكون بمعنى الخلق (ابن منظور، 1999م) ويعني أيضا في اللغة: عن ابرام الأمر والفراغ منه (الأنباري، 1987م) ويأتي القضاء بمعنى أحكام أمر وانفاذه قال تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾، (فصلت). ويأتي بمعنى الحكم والوضوح وهذا ما جاء على لسان السحرة المؤمنين الذين يتحدون فرعون: ﴿فَاقْضِ مَا أنت قاض﴾

أما القضاء اصطلاحًا: فيأتي بمعنى الفصل في الخصومات، وقطع المنازعات، ولذلك سمي القاضي قاضياً، لأنه يقر الأحكام وينفذها (الماوردي، 1995م)

يرى الباحث أن تعدد المعاني اللغوية للقضاء، كالقطع والفصل والإحكام، يعكس جوهر وظيفته في الدولة الإسلامية والمتمثل في حسم النزاعات وتحقيق العدالة. كما أن ارتباطه بالنصوص القرآنية يؤكد مكانته الشرعية، مما جعل القضاء مؤسسة دينية وإدارية أساسية في تنظيم المجتمع الإسلامي.

ثانياً: مؤهلات القاضي

وأما عن مؤهلات القاضي ينبغي لمن يتولىّ منصب القضاء أن يكون لديه ثقافة واسعة ومعارف مختلفة ومؤهلات متنوعة تقع ضمن عملة واختصاصه لا سيما في العلوم الدينية. فقد عرف بعض القضاة بغزارة العلم والتقوى فاغلب القضاة امتازوا بهذه الصفة كالقاضي أبو خازم السكوني القاضي الذي أخذ عن شيوخ البصرة و كان عالما من أحذق الناس بعمل المحاضر والسجلات، بصيرًا بالجبر والمقابلة، كامل العقل كان عالما بمذهب أهل العراق والفرائض والحساب (قطلوبغا، 1992م)

والذرع والقسمة، حسن العلم بالجبر والمقابلة وحساب الدور وغامض الوصايا والمناسخات، قدوة في العلم بصناعة الحكم ومباشرة الخصوم، وأعلم الناس بعمل المحاضر والسجلات والإقرارات.

له مؤلفات منها: المحاضر والسجلات وكتاب أدب القاضي وكتاب الفرائض (الشيرازي 1970م)

ومن القضاة الذين كانوا واسع الثقافة القاضي عمر بن محمد بن يوسف، من آل حماد بن زيد، أبو الحسين الأزدي قاضي دمشق، الذي كان عالما بالحديث والفرائض والحساب والأدب وله مصنفات عده منها: غريب الحديث و كبير و الفرج بعد الشدة و مسند و في الحديث، و الرد على من أنكر إجماع أهل المدينة كما وصف القاضي محمد بن عثمان عنه القاضي أحمد بن المعلى بن يزيد الأسدي أبو بكر الدمشقي (ت286هـ/898م عنه في قضاء دمشق (ابن عساكر، 1997م) بالشخصيات العلمية ذات المكانة المرموقة في مدينة دمشق، ومن مؤهلات القاضي: ان يكون فقيها فقد كان قاضي حلب وقنسرين محمد بن أبي موسى عيسى الضرير (ت 297هـ/909م)، فقيها وقد لقب بالفقيه لمعرفته بمذهب أهل العراق كما كان والده وكان له العديد من المؤلفات في الفقه وأصوله في ثمانية مجلدات وله كتاب الزِّيادات وَالْجَامِع لكبير وَالْجَامِع لصغير وَالكلام في حكم الدَّار ومختصر كتاب أبي الْحسن الكرخِي(الحنفي، 1993م).

ووصف قاضي حلب إبراهيم بن جعفر بن جابر أبو إسحاق الفقيه بأنه من أهل العلم اجتمع فيه الفقهَ والحديث كان له مصنفا بعنوان الاختلاف عظيم النفع، كثير الفوائد (المنصوري، 2009م) كتاب عظيم لم يُصنَّف في بابه أكبر منه، وقد استحسنه أصحابه وأثنوا عليه (ابن النديم، 1997م) وهو أحد الفقهاء ووصف بالإمام المجتهد، الفقيه الثبت العالِم المتقن الضابط الذي يثبت على ما يرويه، فلا يخطئ كثيرًا، قويّ الحفظ، دقيق في النقل كان من أصحاب المذهب الشافعي يروي في الخلافيات (المقريزي، 2002م)

ومن القضاة الفقهاء الثقة محمد أبي عبد الله بن أحمد بن سهل البرنكاني ويقال له البركاني حيث وصف بالإمام الفقيه العالم العمدة الثقة الفاضل ألف مصنفا في فضائل مالك وأخباره. وهو من كبار أهل الفقه والسنن وكان راوياَ للحديث و تفقه على يده الكثير من العلماء وكان البرنكاني يقول: عرضت مختصر عبد الله بن عبد الحكم على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني مسائله فوجدت لها أصلاً إلا اثنتي عشرة مسألة فلم أجد لها أصلاً ووضح أن عدد المسائل ثمانية عشر ألف مسألة ومن القضاة الفقهاء العلماء أيضا القاضي أحمد بن أبي أحمد القاص الطبري(ت336هـ/947م) وهو الإمام الفقيه ويلقب بشيخ الشافعية وقد تفقه به أهل طبرستان (9) وكان له العديد المصنفات في القضاء منها أدب القاضي كما صنف في المذهب كتاب المفتاح وكتاب المواقيت، وله كتاب التلخيص الذي شرحه أبو ختن الإسماعيلي الفقيه الورع وكان ورعا

مشهورا في عصره، وله وجوه حسنة في المذهب، وكان مقدما في الأدب ومعاني القرآن والقراءات، ومن العلماء المبرزين في النظر والجدل (مخلوف، 2001م)

ومن مؤهلات القاضي أن يكون ثقة وعالم بالقرآن والسنة ومنهم القاضي أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم القرشي الأموي أبو بكر المروزي الذي وصف بالثقة وله تصانيف منها: كتاب العلم ومسند عائشة

ومن القضاة من اهتم بفهم القرآن وكتب الحديث والفقه كالقاضي أبو السائب عتبة بن عبيد الله بن موسى بن عبيد الله الهمذاني الشافعي الصوفي (المزي، 1980م) ومن القضاة الذين وصفوا بالثقة قاضي دمشق محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي له من الكتب تفسير القرآن. كتاب الصلاة. كتاب الطهارة. كتاب المناسك (الذهبي، 1990م)

ومن القضاة من كان إخباريا مثل القاضي أبو علي الحسن بن القاسم بن الحافظ دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم، الدمشقي(ت327هـ/938م) حفيد دحيم وهنالك من القضاة من عرف بحسن البيان ومنهم القاضي زكريا بن أحمد بن يحيى بن موسى خَتّ ابن عبد ربه بن سالم أبو يحيى البلخي(ت330هـ/941م) كان جده وأبوه من أهل العلم في بلخ يعرف بابن خَتّ وهو لقب لأبيه موسى وصف بأنه كان صلبا عِنْد القران ويبحث في دينه كما وصف بشيخ الشافعية وعرف بحسن البيان وبعذوبة اللسان في الجدل ومن غرائب قَوْله: لَا يجوز أَن يرتهن الرجل أَبَاهُ وَلَا يستأجره (السبكي، 2009م).

وهنالك من الفقهاء من كان إماما في الفقه ومنهم: علي بن محمد بن الحسن، أبو القاسم النخعي الكوفي المعروف بابن كاس وصف بكبير القدر وله كتاب نقص فيه من الشافعي ورد عليه نصر المقدسي، تقدم في الفقه حيث كان مقدما في علم أبي حنيفة، ومقدما في علم الفرائض. وصفه ابن الخطيب: بأنه كان ثقة فاضلا عارفا بالفقه على مذهب أبي حنيفة وكانت وفاته يوم عاشوراء حيث مات غرقا (الخطيب البغدادي، 1986م،) ومن القضاة الفقهاء ابن الخصيب أبو بكر عبد الله بن محمد بن الحسن بن الصقر، الأصبهاني بالإمام الكبير المحدث والفقيه الشافعي وصف بالعالم الثقة له كتاب في الفقه سماه المسائل المجالسية (ابن كثير، 1993م)

ومن القضاة الفقهاء أيضا قضاء دمشق القاضي أبو الحسن أحمد بن سليمان بن أيوب بن داود بن عبد الله بن حذلم الأسدي الدمشقي الأوزاعي الذي وصف بالإمام العلامة ومفتي دمشق وبقية الفقهاء كانت له حلقة في جامع دمشق (الذهبي، 1990م)

يدرس فيها مذهب الأوزاعي أما القاضي الفقيه أبو الحسن علي بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يزيد ابن يزيد الحلبي الشافعي كان فقيها حنفي المذهب روى مع أبو مسلم عن ابن مجاهد كتاب الشفعة (قطلوبغا، 1989م)

ومن القضاة رواة الحديث القاضي أحمد بن إسحاق بن محمد بن أحمد بن إسحاق بن عبد الرحمن بن يزيد بن موسى أبو جعفر الاصطخرى (الغزي، 2010م) وصف بالعدالة والعلم، حدث ببغداد ومصر، وحلب ومن بين القضاة المحدثين من وصف بعدم الثقة ويتخلل حديثه الضعف. فالقاضي عبد الله بن محمد بن جعفر، أبو القاسم القزويني الفقيه الشافعي(ت315هـ/927م)، وضع أحاديث فافتضح ضعفه (الذهبي، 1967م) كان يظهر العبادة والورع وَيفهم الحديث ويحفظ ويملي فتجمع إِلَيْهِ الْحفاظ ثمَّ خلط وَوضع أَحَادِيث فافتضح وَسقط جاهه لم يؤخذ عليه الضعف فقط بل وصف بالكذاب وكان يصحف في أسماء شيوخه الذين يحدث عنهم أي يخطئ في كتابة أو نطق أسماء شيوخه، ألف كتاب سنن الشافعي يحتوي على200حديث لم يحدث بها الشافعي (ابن الجوزي، 1998م)

يرى الباحث أن مؤهلات القاضي في العصر العباسي الثاني لم تقتصر على المعرفة الفقهية فحسب، بل شملت ثقافة علمية واسعة في الحديث والتفسير والفرائض والحساب، إلى جانب الصفات الأخلاقية كالنزاهة والورع وحسن السيرة. وتكشف النماذج الواردة في الدراسة أن أغلب قضاة بلاد الشام كانوا من العلماء البارزين الذين جمعوا بين القضاء والتأليف والتدريس، مما يعكس حرص الدولة على اختيار شخصيات علمية مؤهلة لإدارة شؤون القضاء، رغم وجود حالات محدودة أظهرت المصادر فيها ضعفًا علميًا أو أخلاقيًا لدى بعض القضاة.

ثالثا: أصول القضاة الاجتماعية

اتّسمت تركيبة القضاة في بلاد الشام بالتنوّع في أصولهم وانتماءاتهم، إذ شكّلوا شريحة بارزة من طبقة العلماء في المجتمع الإسلامي. وعلى الرغم من أن العنصر العربي ظلّ الغالب في تولّي منصب القضاء خلال الفترة الإسلامية المبكرة، فإن هذا المنصب لم يكن حكرًا عليهم، بل شاركهم فيه الموالي مشاركة واضحة، وكان لهم حضور معتبر في المجال القضائي، وقد برز هذا التنوع منذ عهد الدولة الاموية (41–132هـ/661–750م) حيث تولىّ عدد من القضاة العرب مناصب القضاء في بلاد الشام، ومنهم قاضي دمشق محمد بن عبد الله بن لبيد الأسدي الأسلمي' الذي تولىّ القضاء في عهد الخليفة مروان بن الثاني (72–132هـ/691–750م)،

وكيع، 1950م) كما تولىّ القضاء فيها القاضي زِيَاد بْن أبي ليلى الغساني في عهد الخليفة يزيد بن الوليد(90-101هـ/709-720م)، ثم عزله بالأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو(ابن عساكر، تاريخ، 1997م)

أمّا في العصر العباسي فقد تولىّ منصب القضاء عربا وموالي على السواء، ففي العصر العباسي الأول تولىّ العديد من الموالي قضاء بلا الشام ومنهم قاضي الرقة محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت189هـ / 804م)، قاضي مدينة الرقة، تلقى تعليمه الفقهي في البداية على يد أبي حنيفة لمدة سنتين، وكان مذهبه الفقهي غالِبًا على فهمه وآرائه ((الذهبي، سير، ج9، ص140) بقي في مجلس أبي حنيفة مدة أربع سنوات، حيث استفاد من علمه مباشرة. بعد وفاة أبي حنيفة، أكمل الشيباني دراسته الفقهية على يد تلميذ أبي حنيفة المعروف، ابن حبيب الأنصاري (الذهبي، 1998م).

وُلد الشيباني في مدينة واسط، وأصله من قرية حرستا (ياقوت الحموي، معجم البلدان، 2009م) غير أن نشأته كانت في الكوفة، توفي الشيباني عن عمر يناهز 58 عامًا، وقد كانت وفاته في مدينة الري. وتعود عائلة الشيباني تعود إلى قرية من قرى بخارى، يقال لها(شيا)(ابن كثير، البداية، 1993م)

لكن بعض المؤرخين أكد أن الشيباني تعود أصوله إلى قبيلة بني شيبان وهم من القبائل العربية العدنانية التي تنتسب إلى بكر بن وائل ومن قضاة هذه القبيلة أيضا قاضي دمشق القاضي محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر ابن عبد الله بن صالح بن أسامة الذُّهْلِي (ت367هـ/ 880م)، ولّاه المتقي لله (329-333هـ/940-944م)، قضاء الشرقية وأُضيف إليه بعد ذلك قضاء دمشق (ابن حجر العسقلاني، 1990م) اتّصف بالنُّبل في القضاء، وكان سديد المذهب، متوسّطًا في الفقه على مذهب المذهب المالكي .وكان له مجلس يجتمع فيه المخالفون، فيناظرون بحضرته، فيتوسّط بينهم ويتحدّث بكلام رصين وحكيم، حفظ القرآن الكريم كاملًا وهو في الثامنة من عمره، وكان فصيحًا بليغًا، سريع البديهة، شاعرًا، حاضر الحجة، واسع المعرفة بأخبار الناس وأيامهم، غزير الحفظ، لا يملّ جليسه من حسن حديثه، كما عُرف بالكرم كما تولىّ قضاء الشرقية سنة 334هـ/946م، غير أنه عُزل بعد نحو خمسة أشهر. (الزركلي، 2002م) وينتمي الذهلي إلى ذهل بن ثعلبة احد بطون بني شيبان (الهاجري 2015م)، وهنالك من القضاة من ينتمي إلى الكشي نسبة إلى قرية قريبة من سمرقند (السمعاني، 1992م) ومنهم قاضي الرملة أحمد بن عبد الله الكشي(مصطفى، 1992م)

تميزت بلاد الشام في العصر العباسي الثاني (247-334هـ/861-946م) بتنوع أصول قضاتها الذين تولوا المناصب القضائية وهو ما يعكس الطبيعة المتعددة للثقافات في الدولة العباسية

في بلاد الشام فقد كان معظم القضاة في بلاد الشام من العرب، خصوصًا أولئك المنحدرين من الأسر المعروفة بالعلم والفقه، إلا أن الموالي والأعاجم لم يكونوا أقل حضورًا في السلك القضائي، حيث كان لهم دور مهم في إدارة القضاء وتطبيق الشريعة، فقد تولىّ قضاء دمشق عدد من الموالي منهم القاضي محمد بن طُغج بن جُف بن يلتكين بن فوران المكنى بأبي بكر الفرغاني التركي من قبل الخليفة الراضي بالله(297هـ – 329هـ/ 940–934م)، وأصله من أولاد ملوك فرغانة التي تعد من أقاليم ما وراء النهر (ابن خلكان، 1978م)

ومن القضاة الموالي من تعود أصولهم إلى مدينة مرو (3) (ياقوت الحموي1998م) كالقاضي حمص أبو بكر أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم الأموي المروزي (ت292هـ/904م)، توفي وعمره تسعين عام(.الذهبي، 1992م) ومن الموالي الذين تولوا القضاء في بلاد الشام قاضي دمشق محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي(المزي، 2004م (كما ولى عبد الرحمن بن قطبة الأسدي أسد خزيمة من أهل الكوفة وكان مقسم من سبي القيقانية ما بين خراسان وزابلستان كان أبوه إبراهيم بن مقسم تاجرًا من أهل الكوفة، ومنهم أيضا القاضي زَكَرِيَّا بن أَحْمد بن يحيى بن مُوسَى خَتّ بن عبد ربه بن سَالم البلخى(ت330 هـ /941م) الذي تولىّ قضاء دمشق في عهد الخليفة المقتدر بالله (295– 320هـ/ 908– 932م)، ويكنى بأبي يحيى (السبكي، 2009م) وهو من بلخ (4) (ياقوت الحموي، 1998م) كان جده وأبوه من أهل العلم فيها يعرف بابن خَتّ وهو لقب لأبيه موسى(ابن عساكر، 1997م) كان شديد الاحتياط في الأحكام الشرعية، يحرص على الخروج من الخلاف الفقهي متى أمكن أي اختيار الرأي الذي يجمع ولا يفرق إذا رأى نفسه في موضع شبهة ومن غرائبه أن القاضي إذا أراد نكاح من لا ولي لها له أن يتولىّ طرفي العقد يقال: إنه فعل ذلك لنفسه بدمشق بمعنى أن النكاح يحتاج إلى ولي أو إلى من يقوم مقامه ويكون الوالي وليا لها في حالة من لا ولي لها بحكم ولايته العامة وهو كذلك العاقد لنفسه إذا كان هو الزوج(السبكي، 1990م)روى عن يحيى بنِ أَبِي طَالِبٍ(5) (الذهبي، 1998م) وابنِ الفَضْلِ البَلْخِيّ (6) (الخطيب البغدادي، 2004م)

ويعد القاضي محمد بن أحمد بن المرزبان (ت304هـ/916م) قاضي دمشق (ابن عساكر، 1997م)من أبناء مدينة مرو واليها ينسب، والمرزبان عند العجم لقب يطلق على الرجل المقدم عظيم القدر وتفسيره بالعربية حافظ الحد (الخراساني، 1965م)

وهنالك من تولىّ القضاء تعود أصوله إلى مدينة ترمذ (7) الخرسانية (ياقوت الحموي، 1998م) مثل قاضي دمشق محمد بن عيسى بن أبي موسى أبي عبد الله الضرير 297هـ/909م (ابن العديم،

(د.ت) ولد في قرية بوغ (8) (ياقوت الحموي، 1998م) ثم انتقل منها إلى مدينة ترمذ للعلم، ووجد مقتولاً في داره (ابن العديم، زبدة الحلب، (د.ت) أما مدينة طبرستان (ياقوت الحموي، 1998م) فكان لهم دورا في قضاء بلاد الشام فقد تولىّ القاضي أبو العباس أحمد بن أبي أحمد البغدادي الشافعي الطبري بن القاص(ت336هـ/947م)(ابن خلكان، 2004م) قضاء طرطوس وهو تلميذ أبي العباس بن سريج (10) (الذهبي، 1997م)

وسمي بالقاص نسبة إلى والده الذي كان يقص الأخبار والآثار (ابن خلكان، 2004م).، وكان القاص الطبري من أوائل من اعتنوا بعلم الخصائص النبوية، وهو العلم الذي يبحث في الأحكام التي اختصّ الله بها النبي صلى الله عليه وسلم دون سائر أمته. فلم يقتصر أبو العباس على جمع هذه الخصائص، بل توسع فيها، واستنبط منها فروعًا فقهية، وذكر مسائل أقره عليها غيره من العلماء إذ كان واعظًا وقاصًّا، دخل بلاد الديلم فكان يقص على الناس ويعظهم، ويرغّبهم في الجهاد، بل قادهم بنفسه إلى الغزو. ثم خرج مجاهدًا إلى بلاد الروم، وأثناء قيامه بالقصّ والوعظ هناك أصابته حالة من الاغماء(ت السمعاني، 1992م) وفي بطرسوس(الشيرازي، 1970م)

وهنالك بعض القضاة الذين لم تُعرف أصولهم لقلة المعلومات في المصادر عنهم مثل القاضي عبد الله بن محمد بن جعفر أبو القاسم القزويني الفقيه الذي نسب إلى مدينة قزوين(11) (ابن كثير، 1993م) وكان له حلقة علمية بمصر، وتولىّ قضاء الرملة، فكان محمود السيرة فيما ولي، عُرف بالعبادة والورع. (السمعاني، 1992م)

وكذلك القاضي سلامة بن بحر أبو الفرج أحد قضاة سيف الدولة (الحلبي، 2009م) والقاضي محمد بن أحمد البركاني(319هـ/ 931م)، يقال: البريكاني البصري القاضي المالكي(المنصوري، 2009م) ولي قضاء دمشق سنة 306هـ/ 918م ثم عزل في أول السنة وفيها توفى(المزي، 2004م) كما غفلت المصادر عن ترجمة القاضي أحمد بن حماد بن سفيان أبو عبد الرحمن الفقيه(ت288هـ/900م) قاضي المصيصة واكتفت بوصفه أحد صالحي الحديث (ابن العديم، د.ت)ونفس الكلام ينطبق على قاضي طرطوس أبو الطيب جهور(الرواضية، 2018م)

كما غفلت المصادر عن ترجمة الأصول التي يعود اليها قاضي حلب إبراهيم بن جعفر بن جابر أبو إسحاق الفقيه(ت310هـ/922م) حيث اكتفت انه من بغداد من وُلد الداوديّين(12) (الذهبي، 1997م) ومن كبار علمائهم وأفاضلهم(ابن النديم، 1997م).

كما تجاهلت المصادر قبيلة احمد بن محمد الجدوعي قاضي حلب سنة 290هـ/903م

والقاضي عبيد الله بن عبد الرحمن ابن اخي الامام الحلبي قاضي حلب 329هـ/941م وكذلك قاضي حلب أحمد بن ماتل

وهنالك قضاة تذكرهم المصادر دون الإشارة إلى جنسياتهم وأصولهم القبلية، وإنما عُرفوا بألقاب مهنية غلبت على أسمائهم، ومن ذلك القاضي العباس بن أحمد بن الخواتيمي (ت 354هـ/965م)، قاضي طرطوس(ابن حجر العسقلاني، 1990م). إذ يُحتمل أن تكون نسبته إلى مهنة صناعة الخواتم. ويندرج في هذا السياق أيضًا القاضي أبو طاهر محمد بن محمد بن سفيان الدبّاس(ت340هـ/951م) قاضي حلب الذي تذكره المصادر ضمن قضاة الشام دون إسهاب في بيان نسبه ويرجَّح أن تكون نسبته الدبّاس راجعة إلى مهنة صناعة الدبس. ومنهم الذين تولوا ثغر المصيصة القاضي أحمد بن خالد أبو جعفر البغدادي الخلال (ت246هـ/860م) نسبة إلى عمل الخل أو بيعه(السمعاني، 1992م)

أما القاضي عمر بن الحسن بن نصر بن عمر بن محمد بن طرخان أبو حفص الحلبي (الذهبي، 1997م)، لا يُمكن الجزم بأنه عربي والسبب في ذلك أن نسبه المعروف هو طرخان وهو لقب تركي أو خراساني قديم يُمنح لكبار القادة أو ذوي المناصب، ولا يدل على قبيلة عربية، أما كونه حلبيًّا، فذلك انتساب جغرافي إلى مدينة حلب في الشام، ولا يغيّر من أصله العرقي، توفي أبو حفص سنة 306هـ/918م وذلك عند عودته من بغداد إلى حلب (الخطيب البغدادي، 1986م). ومن القضاة أيضا من ينتسب إلى بلده ولم تفصح المصادر عنه كثيرا كالقاضي الثغور الشامية الحسين بن الحسين أبو عبد الله الصابوني الأنطاكي (ت319هـ /931 م) الذي يرتبط بمدينة أنطاكية (13) وكذلك القاضي عبيد الله بن الحسين بن عبد الرحمن الأنطاكي ويشير ابن العديم عند حديثه عن قبيلة الأزد في جنوب الجزيرة العربية بأن لها فروع وبطون متعددة من بينها بني أسد بفتح السين وأسديون وهم فرع آخر داخل الأزد، ويحتمل أن يكون القاضي الصابوني من أحد هذه الفروع (ابن العديم، د.ت) كما سمي قاضي المصيصة والمحدث أبو الحسن علي بن الحسين بن بندار بن عبد الله بن خير بالأذني نسبة إلى اذنة(14) (ابن كثير، 1993م)

التي تعّد من أشهر البلدان الواقعة على ساحل الشام قرب طرسوس، وقد قصدها عدد من العلماء للمرابطة فيها ابتغاء الأجر والثوابكما نسب أبو بكر محمد بن أحمد بن يحيى القاضي الطبراني، قاضي طبرية إلى "طبرية الواقعة في الأردن بناحية الغور كانت بيد الفرنجة يقال لها (الطابران) ويسقطون الألف عنها وينسبون إليها بالطبراني والصحيح هي الطبراني

وهو موضع قوم لوط البحيرة التي تعّد من نواحي الشام(السمعاني، 1992م)، كما نسب القاضي عبيد الله الرقي أبو سعيد (ت236هـ/850م) قاضي حلب(ابن العديم، د.ت) إلى الرقة وهي بلدة على طرف الفرات مشهورة من الجزيرة، سميت الرقة لأنها على شط الفرات، وكل أرض تكون على الشط فهي تسمى الرقة (السمعاني، 1992م)، من موالي بني جعفر بن كلاب(الحلبي، 2009م) وقبل تولّيه منصب القضاء سأله الخليفة المأمون عن مهنته، فأجابه: بأنها القَلْي، موضحًا أنه لا يزاولها بنفسه وإنما يقوم بها غلمانه، فبيّن المأمون أن المهنة لا تُنقص من قدر صاحبها، ثم قرر توليته القضاء(الخطيب البغدادي، 1986)

كما نسب قاضي الشام الحسين بن عيسى بن هروان إلى بلدة هرات، وهي إحدى بلاد خراسان، وفي المصادر ورد أسماء بعض قضاة تُرجّح أنهم من الموالي، دون أن تُشر المصادر صراحة إلى أصلهم. من هؤلاء القضاة أبو حفص علي بن عبد الملك بن بدر الرومي، قاضي حلب، والقاضي أحمد بن إسحاق بن محمد بن أحمد بن إسحاق بن عبد الرحمن بن يزيد بن موسى، أبو جعفر الاصطخرى الحلبي، قاضي حلب، الذي لقّب بالجود (الحنفي، 1993م) ويقال له الجرد (الغزي، 2010م) لم تحدد المصادر السنة التي توليا فيها القضاء، بل اكتفت بذكرهما كقضاة بارزين في حلب دون الإسهاب في تفاصيل نسبهما القبلي، ما اكتفت بعض المصادر بذكر الاسم الأول والثاني للقضاة دون الترجمة أو التفصيل في نسبهم لمعرفة أصولهم، كما هو الحال مع القاضي عمر بن الجنيد (السمعاني، 1992م) قاضي دمشق حيث لم توضح المصادر أصله القبلي أو العرقي، مكتفية بذكر اسمه ومنصبه القضائي فقط.

وقد اتسم القضاء في صدر الإسلام بكونه منصبًا شغله علماء وفقهاء من خلفيات مختلفة، فلم يقتصر تولي القضاء على قبيلة محددة أو تجمعات قبلية معينة، فقد تقلد عدد كبير من القرشيين منصب القضاء واستمرت هذه الظاهرة في العصر العباسي الثاني ويطلق لقب القرشي على من ينتسب لقريش وقد انتسب بعض العلماء والقضاة إلى قبيلة قريش (السمعاني، 1992م) ومن القضاة القرشيين: القاضي عبيدُ الله بن محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، يُكنّى أبا بكر، ويُعرف بـ العمري القاضي هو أحد القضاة والعلماء من بيت عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قاضي طبريا والعواصم والثغور وقنسرين وأنطاكية، وصف العمري بالأمام الزاهد العابد القدوة(اومن قريش أيضا القاضي عبد الصمد بن عبد الله القرشي (ت306هـ/918م) قاضي دمشق المعروف بابن أبي يزيد بن أخي يزيد بن عبد الصمد أبو محمد القرشي لذهبي، 1997م) وكما انتسب اليها أيضا القاضي

محمد بن عمرو الجمحي (ت297هـ/ 909م) قاضي أصله من البصرة (ابن طولون، 1958م) وترجع أصوله إلى قبيلة بنو جمح حيث يرجعون في نسبهم إلى جُمح بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر عين محمد بن عمرو الجمحي قاضيا للرملة (ياقوت الحموي، 1998م) التي تعّد احدى مدن فلسطين (مصطفى، 1992م) كما انتسب إلى قبيلة قريش عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون القرشي الدمشقي الأموي (ت 245هـ/ 859م)، قاضي الأردن الذي يلقب بدحيم اليتيم (البخاري، 2019م)

عاصر دحيم اليتيم خلفاء الدولة العباسية في العصر العباسي الاول(132-247هـ/750-861م)وجزء يسير من العصر العباسي الثاني (247هـ-334هـ/861- 946م)(فهو من فقهاء ومحدثين وائمة أهل الشام (الخطيب البغدادي، 1989م) تولىّ قضاء فلسطين وطبرية (16) (البلاذري، 1988م) وقاعدة الاردن والرملة (الخطيب البغدادي، 1989م).

وعرف هذا القاضي بلقب دحيم وهو تصغير دحمان، ودحمان بلسانهم الخبيث. ويقال له دحيم بن اليتيم، واليتيم هو مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه(السمعاني، 1992م).

ومن القبائل التي برز قضاتها في إدارة القضاء في بلاد الشام، ربيعة بن نزار، وتضم قبائل كبيرة وبطونًا وأفخاذًا متعددة منها ربيعة الأزد التي ينتمي اليها القاضي والأمام العالم المحدث الفقيه، قاضي دمشق أبو محمد عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبد الرحمن بن زبر بن عطارد بن عمرو بن حجر بن منقذ بن أسامة بن الجعيد بن صبرة بن الديل بن شن بن أفصى بن عبد القيس بن لكيز بن هنب بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان الدمشقي الزبري الربعي (ت329هـ/940م) (الزركلي، 2002م) ولد بسامراء وهو من المؤرخين الفقهاء، وقد عُدّ عند رجال علم الحديث من الضعفاء غير أنه كان شيخًا ضابطًا، من الدهاة، حسن التصرّف في شؤونه. وكان واسع المعرفة بالأخبار والكتب والسير، وقد صنّف في الحديث مؤلفات عدّة، ومن أشهرها كتاب تشريف الفقر على الغنى" .(الذهبي، 1998م) سكن دمشق، وولي القضاء بها سنة 317 هـ/929م ورحل إلى مصر فمات بها قاضيا(الزركلي، 2002م)سمي بالزبر نسبة إلى زبر وهو بطن من بني اسامة بن لؤي، وهو زبركان بن وهب بن وثاق بن وهب بن سعد بن شطن بن مالك بن لؤي بن الحارث بن سامة بن لؤي(السمعاني، 1992م) واما تسميته بالربعي نسبة إلى ربيعة بن نزار، وقلما يستعمل ذلك لأنه ربيعة بن نزار شعب واسع فيه قبائل عظام وبطون وأفخاذ استغنى بالنسب إليها عن النسب إلى ربيعة، وينسب إليه بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار.

ويقال الربعي أيضاً لمن ينتسب إلى ربيعة الأزد (السمعاني، 1992م).

كما شارك بالقضاء قضاة من قبيلة بني الأسد كأحمد بن المعلى بن يزيد الأسدي يكنى بأبي بكر الدمشقي (ت 286هـ/899م) أقام في دمشق وينسب إلى بني الأسدي(المزي، 1994م) ومنهم أيضا القاضي أبو الحسن أحمد بن سليمان بن أيوب بن داود بن عبد الله بن حذلم الأسدي الدمشقي الأوزاعي (347هـ/ 958م) قاضي دمشق كان جدّه حذلم نصرانيًا من أهل الشّبعاء فأسلم على يدي الحسن بن عمران السّلمي الحرّاني صاحب خراج دمشق، وصف أبو الحسن بالثقة والمأمونية والنبل، توفي عن عمر يقارب 89 عامًا (الزركلي، 2002م) وحذلم بطن من أسد بن خزيمة، من العدنانية، وهم :بنو جذلم بن فقعس بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلب بن دودان بن أسد روى ابن حذلم عن بكار بن قتيبة (17) القاضي (الذهبي، 1998م)، وعن البيروتي(الزركلي، الأعلام، 2002م) وأبو زرعة الدمشقي (الذهبي، 1998م) والأسديون جماعة ينسبون إلى الأسد من قحطان وهو الأزد بن غوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ويقال لهم الأسد بالسين والأزد بالزاي وهم أزد شنوءة وهي أفصح من الأزد، وقيل الأزد والأسد سواء، كان الأزد بن الغوث واسمه دراء رجلاً كثير المعروف وكان الرجل يلقى الرجل فيقول :أسدي أليد دراء يدا وأزدي اليد –مبدل –فكثر هذا حتى سمي به فقالوا :الأسد والأزد، والأسدي وهو اسم عدة من القبائل، منهم أسد بن عبد العزي بن قصي بن كلاب.

وفي الأزد بطن يقال لهم بنو أسد وهو أسد بن شريك بن مالك بن عمرو، وقيل أيضا الأسدي نسبة إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر، وإلى أسد بن ربيعة بن نزار، و إلى أسد بن دودان وفي الأزد بطن يقال لهم بنو أسد نسبة إلى أسد بن شريك بن مالك بن عمرو وقيل أيضا الأسدي نسبة إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، ويلتقي أسد بنسب النبي ﷺ بخزيمة بن مدركة، فأسد أخو كنانة فكلاهما ابن خزيمة بن مدركة، وكنانة قبيلة النبي العليا، فقريش إحدى قبائل كنانة، ويعد أسد أحد أبناء خزيمة، وخزيمة هو ابن مدركة، ومدركة هو أحد الأبناء الثلاثة الذين نسبوا إلى أمهم خندف، فعرفوا بها واشتهروا باسمها (السمعاني، 1994م)، كما ينسب القاضي ابن الخصيب أبو بكر عبد الله الذي تولىّ قضاء دمشق والرملة (15) ثم مصر إلى الخصيب نسبة إلى بطن من جذام من كهلان، وهم اشتات بمصر والشام وجذام هو عمرو بن عديّ بن الحارث بن مُرَّة بن أُدَد بن زيد بن يشجُب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ (الحازمي، 1973م) وكان معروفًا بقوة شخصيته وصلابة نفسه، إلى جانب فضله وسعة علمه. تميّز بنشاطه العلمي إذ ألّف

كتبًا ردّ فيها على عدد من العلماء، مما يدل على مكانته العلمية وقدرته على الجدل والاستدلال . (الزركلي، 2002م).

ومن القضاة من ينسب إلى العقيليون وهم بطن من زريق من ثعلبة طي من القحطانية، منازلهم مع قومهم ثعلبة بأطراف مصر ممايلي الشام(القلقشندي، د.ت.) وينتمي اليهم القاضي الحسن بن محمد بن يحيى أبو أحمد العقيلي(ت310هـ/922م) وهو محدث(الذهبي، 1998م).

كما شارك في قضاء بلاد الشام قضاة من اليمن وبالتحديد من عائلة السكوني كالقاضي عبد الحميد بن عبد العزيز بن عبد المجيد أبو خازم السكوني البصري، قاضي دمشق والأردن وفلسطين (ابن عساكر، 1997م).

حيث ترجع أصول هذه العائلة إلى قبيلة كندة من قبائل حضرموت وكنده من القبائل العربية اليمنية تنتسب إلى كندة، واسمه ثور بن عفير بن عدي بن الحارث بن مرّة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان وسمي كندة لأنه كند أباه أي كفر نعمته (كحالة، 1994م).

تنقسم قبيلة كندة تاريخياً إلى عدة فروع هم: بنو معاوية (معاوية الأكبر) وبنو أشرس الأكبر وبني السكاسك.

ومن اليمانية قبيلة مذحج ومنها القاضي علي بن محمد بن الحسن، أبو القاسم النخعي، الكوفي، الفقيه، الحنفي المعروف بـ ابن كأس قاضي دمشق ينسب إلى قبيلة النخع، النخع بن عمرو بن عُلة بن جلد بن مذحج بن عامر بن زيد بن كهلان بن سبأ (البر، 1987م) وهنالك من القضاة من ينسب لتنوخ منهم :القاضي أبو القاسم علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم بن تميم بن جابر بن هانئ بن زيد بن عبيد بن مالك بن مريط بن سرح بن نزار بن عمرو بن الحارث بن صبح بن عمرو بن الحارث، وهو أحد ملوك تنوخ الأقدمين، ابن فهم بن تيم الله بن أسد بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن إلحاف بن قضاعة، التنوخي، الأنطاكي؛ كان عالماً بأصول المعتزلة والنجوم، وهو من أعيان أهل العلم والأدب، وأفراد الكرم وحسن الشيم توفي سنة 321هـ/933م (خلكان، 1978م) والتنوخ هو حيٌّ من أحياء اليمن، وقد اختلف النَّسَّابون في أصلهم ونسبهم: فذكر ابن خلدون أنهم من بني أسد بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمرو بن الحافي بن قضاعة' أما قاضي دمشق أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن عمرو النصري ترجع أصوله إلى بني نصر بن معاوية هم بطن من قبيلة هوازن العدنانية (الأندلسي، 1984م).

ويعد أبو زرعة أحد أئمة الحديث وممن له العناية التامة في طلبه وهو من العلماء ومن رواة الحديث عند أهل السنة والجماعة سكن دمشق تلقى العلم على يد كبار العلماء، صنف التصانيف منها التاريخ و مجموعه من المؤلفات منها: العلل في الحديث والتاريخ والطبقات وغيرها(صفوان النصري، د.ت) ومن بين قضاة الشام القاضي عمرو بن العباس الباهلي (ت 249هـ/862م) (ابن طولون، 1958م)، وهو منسوب إلى قبيلة باهلة، وهي قبيلة عربية تُنسب إلى باهلة بنت صعب بن سعد العشيرة، وهي امرأة جاهلية من أصل يماني، وقد سُمّيت القبيلة باسمها؛ لأن أبناءها من زوجها مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان نُسبوا إليها. ثم تزوّجت بعده ابنه معن، فنُسب أولاده منها أيضًا إليها، فغلبت نسبتها على جميع ذريتهم، وعُرفوا جميعًا بباهلة (السمعاني، الأنساب، 1992م)

يرى الباحث أن تركيبة القضاة في بلاد الشام خلال العصر العباسي الثاني اتسمت بتنوع واضح في الأصول والانتماءات، إذ لم يقتصر القضاء على عنصر أو قبيلة معينة، بل شارك فيه العرب والموالي على حد سواء. ويعكس هذا التنوع اعتماد الدولة على معيار الكفاءة العلمية والفقهية بوصفه الأساس في تولي منصب القضاء، أكثر من الانتماء العرقي أو القبلي، مما أسهم في إثراء المؤسسة القضائية وتعزيز دورها في المجتمع الإسلامي.

الخاتمة.

توصلت هذه الدراسة، التي تناولت أصول قضاة بلاد الشام ومؤهلاتهم في العصر العباسي الثاني (247–334هـ/861–946م)، إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

1. أظهرت الدراسة أن منصب القضاء في بلاد الشام كان من المناصب المهمة في الدولة العباسية، إذ ارتبط بتحقيق العدالة وتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع، وحافظ على مكانته بوصفه مؤسسة دينية وإدارية رغم الاضطرابات السياسية التي شهدها العصر العباسي الثاني.
2. بينت الدراسة أن تولي منصب القضاء كان يتطلب توفر مؤهلات علمية وأخلاقية متعددة، وفي مقدمتها التفقه في الشريعة الإسلامية، والإلمام بالقرآن الكريم والحديث النبوي، والمعرفة بعلم الفرائض والحساب، فضلًا عن العدالة، وحسن السيرة، والورع، والنزاهة، وهي شروط حرصت الدولة والمجتمع على توافرها في القاضي.
3. كشفت الدراسة أن عددًا كبيرًا من قضاة بلاد الشام كانوا من العلماء البارزين الذين جمعوا بين القضاء والتدريس والتأليف، وأسهموا في الحياة العلمية من خلال مصنفاتهم في الفقه

والحديث وأدب القضاء، مما يعكس المكانة العلمية الرفيعة التي تمتع بها القضاة في المجتمع الشامي .

4. أظهرت الدراسة تنوع الأصول الاجتماعية والعرقية لقضاة بلاد الشام، إذ لم يقتصر المنصب على العرب، بل شارك فيه الموالي والأعاجم إلى جانب العرب، مما يدل على أن الكفاءة العلمية كانت عاملًا مهمًا في اختيار القضاة .
5. أوضحت الدراسة أن القضاة العرب الذين تولوا القضاء في بلاد الشام انحدروا من قبائل متعددة، مثل قريش، وربيعة، وبني أسد، وكندة، ومذحج، وتنوخ، وباهلة وغيرها، وهو ما يعكس اتساع قاعدة المشاركة القبلية في المؤسسة القضائية .
6. كشفت الدراسة عن وجود قضاة تعود أصولهم إلى مناطق غير عربية، مثل خراسان، وبلاد ما وراء النهر، ومرو، وبلخ، وفرغانة، وطبرستان، وغيرها، مما يعكس الطبيعة المتعددة الأعراق والثقافات في المجتمع العباسي .
7. بينت الدراسة أن بعض القضاة ينتمون إلى أسر علمية عرفت بالقضاء والفقه، الأمر الذي أسهم في انتقال الخبرة العلمية والقضائية بين الأجيال، في حين اكتفت المصادر أحيانًا بذكر الألقاب المهنية أو النسب الجغرافي لبعض القضاة دون توضيح أصولهم بصورة دقيقة .
8. كشفت الدراسة أن الاضطرابات السياسية وضعف السلطة المركزية في العصر العباسي الثاني أثّرت أحيانًا في تعيين القضاة وعزلهم، إلا أن المؤسسة القضائية استمرت في أداء دورها في بلاد الشام.

الهوامش

(1) ابن حبيب الأنصاري: هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، المكنى أبو يوسف، كان تلميذ الإمام أبي حنيفة وصاحبه المقرب. اشتهر بأنه فقيه من كبار العلماء وعلامة في العلم. انظر: الذهبي، سير، ج7، ص953.

(2) حرستا: قرية كبيرة عامرة، تقع في وسط بساتين دمشق، على طريق حمص، حرستا أيضا قرية من أعمال رعبان من نواحي حلب، وفيها حصن ومياه غزيرة. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص242.

(3) مرو: من أشهر مدن خراسان وأبرز قصباتها ومعنى مرو في اللغة العربية فيشير إلى الحجارة البيضاء. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص112.

(4) بلخ: مدينة مشهورة بخراسان تُعدّ من أجلّ مدن خراسان، وأكثرها خيرًا ووفرةً في الغلال انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص497.

(5) يحيى بن أبي طالب: جعفر بن عبد الله بن الزبرقان، الإمام المحدث العالم، أبو بكر، البغدادي، أخو العباس والفضل وصف حديثه بالكذب انظر: الذهبي، سير، ج13، ص620.

(6) أبو الفضل البلخي: محدث من بلخ سكن بغداد وحدث فيها وروى عن جمع من المحدثين وروى عنه آخرون، ولم يُعلم في حاله إلا الخير انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج13، ص532.

(7) ترمذ: مدينة مشهورة من أمهات المدن، تقع على نهر جيحون من جانبه الشرقي انظر، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص26.

(8) بوغ: قرى ترمذ على ثلاثة أميال أو ستة منها انظر، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص510.

(9) طبرستان: تقع بين الري وقومس والبحر وبلاد الديلم والجيل، وقد عاينت أطرافها وجبالها. تتميز بغزارة المياه وكثرة الأشجار والفواكه، إلا أن طبيعتها توحي بالهيبة والخوف، فهي شاسعة وممتدة، ولكن ارتفاعها منخفض نسبيًا مقارنة بالجبال المحيطة. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص13.

(10) أبي العباس بن سريج.: شيخ الإسلام، فقيه العراقين أبو العباس، أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، القاضي الشافعي، صاحب المصنفات. ولي القضاء بشيراز، وكان يفضل على جميع أصحاب الشافعي انظر: الذهبي، سير، ج14، ص20.

(11) قزوين: مدينة تقع على سفوح جبال البرز بإيران غربي مدينة طهران. انظر: ابن كثير، البداية، ج2، ص253.

(12) الداوديّين: نسبة إلى أحمد بن أبي دواد القاضي الكبير، أبو عبد الله، أحمد بن فرج بن حريز الإيادي البصري ثم البغدادي ؛ الجهمي، عدو أحمد بن حنبل .كان داعية إلى خلق القرآن، له كرم وسخاء وأدب وافر ومكارم. انظر: الذهبي، سير، ج11، ص169.

(13) انطاكية: انطاكية قع في الثغور الشامية، وتُعد من أعيان البلاد وأمهاتها، موصوفة بالنزاهة

والجمال، وطيبة الهواء، وعذوبة الماء، وكثرة الفواكه، ووفرة الخيرات انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص266.

(14) اذنة: تسمى أيضا (أضنة) بلدة كانت من الثغور الشامية قرب المصيصة تقع على نهر سيحان في منطقة كليكيا. انظر: ابن كثير، البداية، ج1، ص24.

(15) الرملة: مدينة عظيمة بفلسطين وكانت رباطا للمسلمين، وهي في الإقليم الثالث، طولها خمس وخمسون درجة وثلثان، وعرضها اثنتان وثلاثون درجة وثلثان. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص690.

(16) طبرية: بليدة مطلّة على البحيرة المعروفة ببحيرة طبرية وهي في طرف جبل، وجبل الطور مطلّ عليها، بينها وبين دمشق ثلاثة أيّام، وبينها وبين بيت المقدس ثلاثة أيام، وبينها وبين مكة يومان، وهي مستطيلة على البحيرة عرضها قليل حتى تنتهي إلى جبل صغير فعنده آخر عمارة تمتاز بوجود مياه حارة في الصيف والشتاء ولا تنقطع فتدخل المياه الحارة إلى حماماتهم انظر: البلاذري، احمد بن يحيى، (ت279هـ/1337م)، فتوح البلدان، ط1، دار مكتبة الهلال، بيروت 1988م، ص165.

(17) بكار بن قتيبة هو بكار بن قتيبة بن أسد بن أبي بردعة بن عبد الله بن بشير بن عبيد الله بن أبى بكرة نفيع بن الحرث صاحب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، أبي بكرة البكراوي، البصري، قاضي مصر من أصحاب التراجم. انظر: الذهبي، سير، ج10، ص555.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الأنباري، عبد الرزاق، منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية منذ نشأته حتى نهاية العهد السلجوقي، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت 1987م.
- الأندلسي، أبو محمد علي (ت 456هـ/1333م)، جمهرة أنساب العرب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984م.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت 256هـ/869م)، التاريخ الكبير، تحقيق محمد الدباسي، 12ج، ط1، مركز شذا، الرياض، 2019م.
- البر، أبو عمر يوسف (ت 363هـ/ 974م)، الإنباه على قبائل الرواة، ط1، دار ابن تيمية،

الرياض، 1987م.
- البلاذري، أحمد بن يحيى، (ت279هـ/1337م)، فتوح البلدان، ط1، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1988م.
- ابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن (ت597هـ /1200م) ،الضعفاء والمتروكون، تحقيق عبد الله القاضي، 3ج، ط1، الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852هـ/1449م)، رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق علي محمد عمر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.
- لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، 10ج، ط1، ج3، ص405.
- الحازمي، أبو بكر محمد (584هـ/1188م)، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، تحقيق: عبد الله كنون، ط1، الهيئة العامة القاهرة1973م
- الحنفي، عبد القادر بن محمد بن محمد (ت 775هـ/1373م)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تحقيق عبد الفتاح الحلو، 5ج، ط2، دار هجر، بيروت، 1993م.
- الخراساني، المرزباني (ت 384هـ/994م)، مختصر أخبار شعراء الشيعة، تحقيق: الشيخ محمد الأميني، دار الكتبي، بيروت، 1965م.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت 463هـ/1071م)، تاريخ بغداد، تحقيق بشار معروف، 24ج، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/1406م)، العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، 8ج، تحقيق: خليل شحادة، ط1، دار الفكر، بيروت، 1981م.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـ/1282م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، 7ج، ط1، دار صادر، بيروت، 1978م.
- الذهبي، شمس الدين (ت 748 هـ/1347م)، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، ط 2، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة 1967م.
- الزركلي، خير الدين محمود، الأعلام قاموس تراجم ، 8 ج، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.

- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت 771هـ/1370م)، طبقات الشافعية الكبرى، 10 تحقيق. محمود الطناحي، ج، ط1، دار المعارف، بيروت، 2009م.
- السمعاني، أبو سعد، عبد الكريم (ت 562هـ/1166 م)، الأنساب، 12ج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
- الشيرازي، أبو إسحاق(ت 476هـ/1084م)، طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، ط1، الرائد العربي، بيروت 1970م، ص141.
- صفوان النصري، عبد الرحمن بن عمرو(ت281هـ/895م)، تاريخ ابي زرعة الدمشقي، تحقيق شكر الله القوجاني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- ابن طولون، شمس الدين (ت 953هـ / 1546م)، قضاة دمشق الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، تحقيق صلاح الدين المنجد، ط1، مجمع العلمي العربي، دمشق، 1958م.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت 571هـ/1176م)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محب الدين العموري، 80ج، ط1، دار الفكر، بيروت، 1997م.
- ابن العديم، كمال الدين (ت 660هـ/1262م)، زبدة الحلب من تاريخ حلب، 3ج، تحقيق سامي الدهان، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- الغزي، كامل، نهر الذهب في تاريخ حلب، 3ج، ط3، دار الفكر، حلب، 2010م.
- قطلوبغا، ابو الفداء زين الدين قاسم (ت 902هـ/1496م)، تاج التراجم، تحقيق محمد خير رمضان، ط1، دار القلم، دمشق، 1992م، ص150.
- القلقشندي، أحمد بن على (ت 821 هـ /1418م)، صبح الأعشى في صناعه الإنشا، 14ج، ط1، الهيئة المصرية، القاهرة، د.ت.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت 774هـ/1386م)، طبقات الشافعيين، تحقيق أحمد عمر هاشم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1993م.
- الماوردي، أبو الحسن علي (ت 450هـ/162م)، الأحكام السلطانية، ط1، مكتبة مصطفى البابني، القاهرة، 1994م.
- محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، 2ج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن القضاعي (ت 742هـ/1342م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال،

35ج، ط1، مؤسسه الرسالة، بيروت، 1980م.
- المقريزي، تقي الدين (ت 845هـ/1441م)، المقفى الكبير، تحقيق محمد اليعلاوي، 8ج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت711هـ/1311م)، لسان العرب، 20ج، ط3، دار صادر، بيروت، 1999م.
- ابن النديم، ابو الفرج محمد (ت 438هـ/1047م)، الفهرست، ط1، دار المعرفة، بيروت1997م.
- وكيع، ابو بكر محمد بن خلف (ت 406هـ/918م)، أخبار القضاة، تحقيق: عبد العزيز المراغي، 3ج، ط1، مكتبة، القاهرة، 1950م.
- ياقوت الحموي، بن عبد الله بن شهاب الدين (ت807هـ/1228م)، معجم البلدان، 7ج، د.ط، دار صادر بيروت، 1977م.

المراجع

- الحلبي، محمد راغب، اعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، 8ج، ط2، دار القلم، بيروت، دمشق، 2009م.
- الرواضية، المهدي، جند قنسرين تاريخه وحضارته، 2ج، ط1، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2018م.
- كحالة، عمر بن رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، 5ج، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م.
- المنصوري، أبو الطيب نايف، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، تحقيق سعد عبد الله وآخرون، ط1، دار الكيان، الرياض، 2009م.
- الهاجري، ناصر، قبيلة بني شيبان وأثرها الاجتماعي والسياسي خلال الفترة (124 – 132هـ/ 494– 750م)، ط1، جامعة ام الدرمان، الخرطوم، 2015م.
- مصطفى، شاكر، جنوب بلاد الشام في العصر العباسي 132–358هـ/750–969م، تحرير محمد بخيت وآخرون، ط1، الجامعة الأردنية، عمان، 1992م.